



بيان

دولة قطر

يلقيه

الشيخ / أحمد بن محمد آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧١) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى

"أسلحة الدمار الشامل الأخرى"

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

١٧ أكتوبر ٢٠١٦

السيد الرئيس،

نود أن نعبر لكم ولأعضاء المكتب وللوفود المشاركة عن تقديرنا للجهود التي بُذلت في خلال الفترة الماضية من عمل اللجنة. كما يود وفدي بلادي الانضمام إلى بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

في إطار إدراك المجتمع الدولي للمخاطر الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل وآثارها الوخيمة والطويلة المدى في حال استخدامها، فقد حظي هذا الموضوع بأولوية قصوى في الجهود الدولية للقضاء على تلك الأسلحة. لذلك تبنت الأسرة الدولية الصكوك الدولية والقرارات الملزمة لتحريم إنتاجها وحيازتها واستخدامها، وذلك من أجل إنقاذ البشرية من ويلات استخدام هذه الأسلحة، وتلافي الثمن الباهظ الذي دفعه الملايين من البشر جراء الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة، نتيجة لقرارات غير مسؤولة لبعض الأطراف التي لا تكثرث بالتزاماتها إزاء القانون الدولي واحترام الكرامة الإنسانية.

لقد جاء اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ استناداً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة مهمة إلى الصكوك الدولية الملزمة، وتأكيداً من المجتمع الدولي بأن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وإقراراً بالمخاطر التي يمثلها وصول مثل هذه الأسلحة إلى الجهات غير التابعة للدول، بما فيها الإرهابيين.

السيد الرئيس،

تُعَدُّ معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، التي انضمت إليها الغالبية الساحقة من دول العالم، واحدة من أكثر المعاهدات الدولية التي تحظى بالتزام على نطاق دولي واسع، وقد أصبحت المعاهدة رمزاً لاحترام القانون الدولي، وبشكل محدد قانون الحرب، الذي يُضفي طابعاً قانونياً ومرتضراً على سلوك أطراف النزاع. لذلك فإن تحريم الأسلحة الكيميائية هو قيد أخلاقي وقانوني وسياسي يتطلب إنفاذاً مستمرّاً، وعدم استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات، مهما كانت الأسباب.

لقد ساهمت معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في اعتبار استخدام الأسلحة الكيميائية وحيازتها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والمعايير القانونية والإنسانية. وبذلك شكّل هذا الصك الدولي الملزم الأساس القانوني لاعتبار سلوك أي طرف يستخدم هذه الأسلحة عمل مُدان ومرفوض من المجموعة الدولية بأسرها، ويستوجب المساءلة جنائياً، وعدم السماح للمسؤولين عنه بالإفلات من العقاب.

السيد الرئيس،

لقد كان من دواعي بالغ القلق ما تضمنه التقرير المؤرخ في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ المقدم من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي تتولى إلى أقصى حد ممكن تحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي قامت باستخدام المواد الكيميائية في سوريا، والمنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣٥ (٢٠١٦). لقد أكد التقرير استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، حيث يتبين من التقرير، استناداً إلى الحقائق والشهادات، أن المسؤولية عن اثنين على الأقل من الحوادث التي ثبت فيها استخدام الأسلحة الكيميائية تتحملها طائرات هليكوبتر تابعة للنظام السوري، والمسؤولية عن حادثة أخرى على الأقل تقع على عاتق تنظيم داعش .

وإذ يتطلع العالم اليوم إلى التقرير التكميلي لآلية التحقيق، نؤكد أهمية الحفاظ على الأدلة تمهيداً لتقديم الأشخاص المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا إلى العدالة، وضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الفظائع من العقاب، لأن ذلك هو السبيل لمنع تكرار حدوث مثل هذه الجرائم الفظيعة في سوريا أو أي مكان آخر.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تُجدد دولة قطر موقفها بدعمها غير المحدود للتعاون الدولي لمواجهة هذا الخطر، فإن خصوصية المنطقة التي ننتمي لها، وما تزخر به من اضطرابات ونزاعات ووجود أسلحة دمار شامل فيها، ووجود الجماعات الإرهابية في المنطقة يضيف بعداً جديداً وخطيراً في حال امتلاك تلك الجماعات هذه الأسلحة أو استخدامها، مما يؤكد مدى المخاطر الناجمة عن استخدام ووجود هذه

الأسلحة. لذلك، ستواصل دولة قطر جهودها في إزالة شبح استخدام أو التلويح بأسلحة الدمار الشامل،
وبما يُساهم في تخفيف التوتر في المنطقة، وتعزيز استتباب الأمن والسلم فيها وفي العالم.

تؤمن دولة قطر بأن مفهوم التوازن الاستراتيجي لا يتحقق بوجود أسلحة الدمار الشامل، وإنما
يتحقق بنجاح الدول في توظيف قدراتها من أجل تنمية وازدهار شعوبها، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق
سلام واستقرار مستدام في العالم في ظل امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التلويح بها ومواصلة سباق
التسلح.

وشكراً،